السجون فى مصر

فى العصور الوسطى

« فأصبح السلطان ... وبه وعك ... لزم منه الفراش خمسة أيام ، فتصدق بمال جزيل ، وأفرج عن المسجونين بسجن القضاة والولاة بالقاهرة ومصر وسائر الأعمال » .

وردت هذه العبارة بالقسم الثانى من الجزء الثانى من كتاب السلوك للمقريزى[١] ، وهى تشير أولا إلى مرض السلطان الملك الناصر محمد بن قلاون ؛ فى أواخر سنة ٧٤١ هـ (١٣٤٠ م) ، ثم تشير إلى تصدقه بالمال وإفراجه عن المسجونين إبان اشتداد مرضه ، يرتجى بذلك الشفاء السريع الأكيد ، وليس فى هذا أو ذاك من خبر يلفت الباحث فى التاريخ المصرى فى العصور الوسطى ، كما ليس فى حادث وفاة السلطان الناصر قبل انتهاء تلك السنة مايستوقف أحدا إلا كتاب السير وأصحاب الوفيات . إنما الذى يدعو للانتباه لهذا الاقتباس القصير ، أنه يخبر بما كان « بالقاهرة ومصر (الفسطاط) وسائر الأعمال » المصرية — أى المديريات فى المصطلح الإدارى الحديث — من سجون تابعة للقضاة ، وسجون تابعة للولاة ، فى البلاد المصرية فى عصر سلاطين المماليك ؛ ومعنى هذا بادى الرأى أنه كانت للسلطات الأخرى سجون أخرى ، وأن السجون فى مصر فى ذلك العصر كانت أصنافا ، وأن كل حاضرة من حواضر الأعمال المصرية قد احتوت على أكثر من سجن واحد ، فيما يظهر .

والباحث فى مثل هذه المواضيع الخاصة من التاريخ المصرى فى العصور الوسطى يرجع فى العادة أولا إلى كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزى ، وهو الكتاب المشهور باسم الخطط ؛ وبالجزء الثانى منه (طبعة بولاق) فصل طويل فى سجون القاهرة ومصر ، وعددها تسعة نقلا عنه ، وهى بمصر حبس المعونة ، وحبس الصيار ، وبالقاهرة حبس اسمه المعونة أيضا ، ثم حبس خزانة البنود ، وخزانة شمايل ، وسجن القشرة ، والجب بقلعة الجبل ، وحبس الرحبة ، وسجن الديلم . غير أن الوارد فى ذلك الفصل بصدد السجون وأصلها وتاريخها لايشفى مطلب الباحث الحديث تماما ، بل قد يؤدى به إلى الاعتقاد بكثرة عدد السجون والساجين فى تلك العصور[١] .

وتلك الكثرة الزائفة فى عدد السجون ، لا ترجع فى الواقع إلى كثرة متناسبة فى عدد الساجين

(١) المقريزى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٢ ، ص ٥١٩ . (مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة سنة ١٩٤٢) .

(١) المقريزى : كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ج ٢ ، ص ١٨٧ — ١٨٦ ، طبعة بولاق ، القاهرة ، ١٨٥٣م .

الله عنه أنه قال لأبى الهيام : ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تدع تمثالاً إلاّ طمسته ولا قبراً مشرفا إلاّ سويته . رواه مسلم . وأما اتخاذ القبور مساجد والصلاة فيها ممنوع مطلقا ، وإيقاد السراج عليها ممنوع أيضاً ، لحديث ابن عباس : «لعن رسول الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» رواه أهل السنة . وأما مايفعله الجهال عند الضرائح من التمسح بها ، والتقرب إليها بالذبائح والنذور ، ودعاء أهلها مع الله فهو حرام ممنوع شرعا لا يجوز فعله أصلا . وأما التوجه إلى حجرة النبى صلى الله عليه وسلم عند الدعاء ، فالأولى منعه كما هو معروف من فقرات كتب المذهب ، ولأن أفضل الجهات جهة القبلة . وأما الطواف بها والتمسح بها وتقبيلها فهو ممنوع مطلقا . وأما ما يفعل من التذكير والترحيم والتسليم فى الأوقات المذكورة فهو محدث . هذا ما وصل إلى علمنا السقيم » . ويلى ذلك توقيع ١٥ عالما .

عزت خانكى

— والمظالم أيضا — ، فإن المراجع المعاصرة وغير المعاصرة للعهود المختلفة ، لا تدلّ بشيء يؤدى إلى ذلك الاستنتاج الخطير ، بل يرجع الأمر في الحقيقة إلى عدة عوامل طارئة وثابتة . وأولها — وليس أهمها — الطريقة المدرسية التى عرض المقريزى بها ما جمعه عن السجون ، دون أن يتخذ لعرضه خطا زمنيا يؤرخ على مقتضاه ، أو خطة موضوعية يرتب عليها ما هو بصدده ، مما جعل السجون بمصر والقاهرة تبدو كثيرة فعلا فى هذا الفصل وحده ، مع العلم بأنه لم يُذكر به جميع ما قام منها بهاتين المدينتين ، فضلا عن سجون القضاة وسجون الولاة بالأقاليم ، مما لم يأت ذكره فى ذلك الفصل بكلمة ألبتة . ثم إن السجون كانت أصنافا ودرجات ، منشؤها تميز القوانين الشرعية القائمة بين الحبس — ويعبّر عنه فى المصطلح المملوكى بلفظ الترسيم أيضا ، وهو تعويق الشخص الواقع تحت الاتهام ، ومنعه من التصرف بنفسه ، رهن التحقيق الابتدائى فى التهمة الموجهة إليه ، أو الدعوى القائمة عليه ، — وبين السجن ، وهو اعتقال الشخص المحكوم عليه بمكان حرج ضيّق ، للتنكيل به وتعذيبه مدة معينة أو مؤبدة ، أو لتنفيذ عقوبة الإعدام فيه . وكان مما دعا إلى تنوّع السجون أيضا قيام سلطات إدارية متعددة ، وتوزيع الاختصاص بشأن الجريمة والعقاب بين تلك السلطات داخل الدولة .

على أن موضوع السجون ليس بهذه السهولة والوضوح حتى يصح فيه مثل ذلك التعميم ، فإن الحقائق المعروفة بصدده قليلة ، وهى أيضا مبهمة إبهاما غير يسير ، والسطور التالية لا تعدو أن تكون محاولة أولية لبحث ذلك الموضوع بطريقة تنوير الغامض المجهول من ضوء المعلوم المفهوم ، رغبة فى تجلية ناحية من نواحى الحكم والإدارة والعدل بين الناس ، فى تلك العصور من التاريخ المصرى .

أما سجون القضاة فهى فيما يبدو الحبوس والتراسيم التى يعوّق فيها المتهمون لضمان محاكمتهم ، وليس يوجد فى المراجع ما ينبىء عن أمكنة مخصصة لهذا الغرض ، بل يرجح أن العادة كانت جارية بحبس المتهم بمكان قريب من مجلس القاضى أو بيته ، أو تسليمه لغريمه وخصيمه لملازمته حتى يحين موعد المحاكمة أمام القاضى . فإذا ثبتت الإدانة ، وصدر الحكم بالسجن أو غيره ، تعيّن انتقال المتهم إلى أحد السجون لتطبيق العقوبة المقررة عليه ، وبعض هذه السجون — وبعضها فقط — هى التى كانت تعرف باسم سجن الوالى .

وأقدم ذلك النوع الثانى من السجون المصرية فى العصور الوسطى حبس المونة بالفسطاط ، وموضعه بالجنوبى الشرقى من جامع عمرو بن العاص ، واسمه مشتق من أحد المعانى اللغوية لهذا اللفظ ، إذ المونة المحافظة على الأمن ، وصاحب المونة هو والى الجنايات . ويظهر من هذه التسمية ومدلول لفظها ، ومن الواقع التاريخى أيضا ، أن هذا السجن المصرى الأول كان يستخدم للحبس والسجن معا ؛ وقد كان قبل ذلك منزلا لسكن الولاة الأولين ، ثم صار دارا للشرطة فى العصر العباسى ، وظل كذلك حتى جعله أحد ولاة الشرطة فى العصر الفاطمى — وهو يانس الصقلى — سجنا فقط ، وذلك سنة ٣٧١ هـ (٩٩١ م) ، بعد أن نقلت الشرطة إلى مكان آخر . وقد بقى ذلك السجن قائما مدة الدولة الفاطمية حتى هدمه الناصر صلاح الدين الأيوبى سنة ٥٦٦هـ (١١٧٠م) ، إذ أقام موضعه مدرسة للفقهاء الشافعية ، وسماها المدرسة الناصرية نسبة إليه ، وهى أول مدرسة بنيت بمصر ، وكان صلاح الدين وقت ذاك وزيراً للخلافة الفاطمية وممثلا للدولة النورية فى مصر .

واستلزم هدم ذلك السجن القديم بناء سجن آخر بالفسطاط ، فكان حبس الصيّار وموضعه بين الكيمان الواقعة شرقى مصر القديمة فى الوقت الحاضر ، وقد عُرف بتلك التسمية نسبة إلى رجل اسمه منصور الصيّار ، كان يبيع أنواع الصير من السمك المعروف بالملوحة ، بدكان عند رأس الزقاق الذى بُنى به ذلك السجن الجديد . وقد ظلّ ذلك السجن سجنا إلى زمن لم تحدده المراجع ، إذ يقول المقريزى بصدده : «وما زال هذا الحبس موجودا إلى أن

خربت مصر فى الزمان الذى ذكرناه ، تخرب وبقى موضعه وما حوله كيانا» ؟ وربما قصد المقريزى بتلك الإشارة المبهمة سنوات الخراب الذى حلّ بالبلاد المصرية زمن السلطان العادل أخى صلاح الدين ، أى أواسط عصر الأيوبيين ، وربما قصد غير ذلك من الكوارث التى نزلت بمصر وغيرها من بلاد وادى النيل فى عصر سلاطين المماليك . وكيفما كان زمن إغلاق ذلك السجن ، فيلاحظ أنه لا يوجد لدينا ما يشير إلى إقامة سجن بدله ، وفى ذلك دليل على مدى الخراب الذى أصاب الفسطاط وأكسد أحوالها ، حتى لم يعد بها حاجة إلى سجن .

وينبغى قبل الانتقال إلى موضوع سجون القاهرة أن نذكر شيئا مما هو معروف عن سجون العاصمة المصرية بعد الفسطاط مباشرة ، وإذا تعذرت الحقائق الخاصة بالإخبار عما أقيم بمدينة العسكر العباسية من سجن أو أكثر . فلدينا أخبار كثيرة بصدد سجون القطائع الطولونية ، وإن كانت هذه لا تفى بكثير عن عدد تلك السجون وأسمائها ، ما عدا أنه كان بذلك العصر ثلاثة أنواع من السجن ، وهى أن يؤمر الشخص بملازمة بيته حتى يُفرج عنه ، ثم سجن القاضى ، ثم السجن العام ؛ وقد حرص البلوى مؤلف سيرة أحمد بن طولون على تسميته النوع الثالث باسم المُطْبِق . وهو اسم كثير الورود بمراجع تاريخ العباسيين ، ومعناه فى اللغة السجن الواقع تحت الأرض ، وفى ذلك بلاغ للباحث العابر

أما سجون القاهرة فأولها حسب إحصاء المقريزى حبس المعونة أيضا ، ومحله فيما هو الآن مجموعة الدكاكين التابعة لوكالة يعقوب بك بالتربيعة ، وليس يعرف من تاريخه سوى أنه كان سجنا لأرباب الجرائم من السراق وقطاع الطرق ونحوهم زمن الدولة الفاطمية ، وأنه كان سجنا ضيقا حرجا شنيعا ، يشم المارّ بقربه رائحة كريهة . وقد أنشأ الفاطميون عدا ذلك السجن حوالى سنة ٤٦١ هـ (١٠٦٨ م) سجنا لأرباب الجرائم السياسية من الأمراء والأعيان ، وجعلوه مكان خزانة البنود بعد حريقها المشهور تلك السنة ، وأطلقوا اسمها عليه ، وموضعه فيما هو الآن عدد من الدور الواقعة بين عطفة القزازين ودرب علم الدين بقسم الجمالية .

وظلّ هذان السجنان زمن الفاطميين وطيلة أيام الأيوبيين . وزاد عليهما فى العصر الأيوبى سجن خزانة شمائل ، نسبة إلى الأمير علم الدين شمائل والى القاهرة فى عهد السلطان الملك الكامل ؛ وكان مبناه بالمساحة التى يشغلها الجزء الجنوبى من جامع المؤيد الحالى ، على يسار الداخل إلى شارع المعز لدين الله من باب زويلة (بوابة المتولى) . وقد عُرف هذا السجن باسم سجن متولى القاهرة ، ويتبين من وصف المقريزى له ، أنه كان سجن المحكوم عليهم بالإعدام ، « يُحبس فيه مَنْ وجب عليه القتل أو القطع ، مِنَ السراق وقطاع الطريق ، ومَنْ يريد السلطان إهلاكه من المماليك ، وأصحاب الجرائم العظيمة » . ومعنى ذلك أنه كان بالقاهرة الأيوبية منذ عهد السلطان الكامل ثلاثة سجون ، أولها حبس المعونة للمجرمين المحكوم عليهم بالسجن ، وثانيها سجن خزانة البنود ، وهو سجن سياسى ، وثالثها خزانة شمائل ، للذين حكم عليهم بعقوبة الإعدام من المجرمين العاديين ، وهو تحت إشراف والى القاهرة ونظره .

(يتبع) محمد مصطفى زيادة

٢ - السجون فى مصر

فى العصور الوسطى

وقد ورثت القاهرة المملوكية هذه السجون الثلاثة ، وبقى كلٌّ منها على مأموريته حتى أمر السلطان الملك قلاون الألفى بهدم حبس المعونة ، ويقال فى صدد ذلك أنه لما أصبح قلاون من جملة الأمراء الظاهرية بيبرس ، صار يمرّ من داره إلى قلعة الجبل على حبس المعونة هذا ، فيشمّ منه رائحة رديئة ، ويسمع منه صراخ المسجونين وشكواهم الجوع والعرى والقمل ، فجعل على نفسه إنْ استقامت له السلطنة أن يبنى هذا الحبس مكانا حسنا . فلما آلت إليه سنة ٦٧٩ هـ (١٢٨٠ م) هدمه وبنى موضعه سوقا أسكنه بيّاعى العنبر (الكارم) الذى تعمل منه قلائد النساء والمسابح ، وسماه سوق العنبريين ؛ وكان ذلك سنة ٦٨٠ هـ (١٢٨١ م) . وقد ظلّ هذا السوق مشهورا بتجارته حتى تلاشى أمره ، وحلّت محله أخيرا مجموعة الدكاكين التابعة لوكالة يعقوب بك بالتربيعة الحالية ، كما تقدّمت به الإشارة هنا .

غير أنه لم يكد السلطان قلاون ينتهى من هدم حبس المعونة حتى ابتدأ فى بناء سجن جديد سنة ٦٨١ هـ (١٢٨٢ م) ، وهو الجب بقلعة الجبل ، بالجهة الشرقية من الحوش الحالى منها[1] ، حيث توجد الآن تكنات الجيش المصرى . وقد خصص الجب هذا لسجن الذين يقضى السلطان نفسه – فيما يظهر – بسجنهم من أمراء المماليك ، وكان سجنا مهولا مظلما كريه الرائحة ، تسكنه الوطاويط ، ويقاسى المسجونون فيه ما هو كالموت أو أشد منه . وإذاً فقد غدت القاهرة المملوكية تحتوى على ثلاثة سجون مرة أخرى ، ماعدا أن منها اثنين سياسيين ، وهما خزانة البنود والجب ، وواحداً للذين تجب عليهم عقوبة الإعدام ، وهو خزانة شمائل . وليس معنى ذلك عقلا أنه لم يعد هناك سجن لأرباب الجرائم العادية ، أو أن أولئك صاروا قلة لاتستحق سجنا خاصا ، بل معناه – أكبر الظن – أن تلك السجون وغيرها من السجون فى مصر فى العصور الوسطى لم تخصص تخصيصا دقيقا بحسب أصناف المجرمين ، وأنه كان من المعتاد أن يحتوى السجن الواحد على المجرم العادى ، من سارق وباغ ومعتد أثيم ، إلى جانب السياسى الخارج بمبادئه أو أطماعه الجامحة عن طاعة السلطان ، أو أنه كان بالقاهرة المملوكية فوق سجونها الثلاثة سجن رابع فعلا ، لأرباب الجرائم العادية مثل سجن الديلم ، وهو السجن الذى أورده المقريزى فى فصله مجرّدا عن شرح أو وصف أو تعريف بأصل أو كينونة .

ثم قلّت سجون القاهرة قلة واضحة زمن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاون ، إذ رُدِم سجن الجب بأمره بناء على إشارة الأمير بكتمر الساقى سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٨م) ، وعُمّرت موضعه طباق (تكنات من دور واحد) لفئات المماليك ، ونقلت محابيسه إلى بعض أبراج القلعة . وقد فعل السلطان ما يشبه ذلك بسجن خزانة البنود ، إذ أبطَلَ السجن به وحوّله إلى منازل للأسرى من الفرنج وغيرهم ، يقيمون فيها بأولادهم وأهاليهم . غير أنه يظهر أن أولئك الأسرى قد أساءوا استعمال تلك المنازل — على حدّ قول المقريزى — إذ تجاهروا فيها ببيع الخمور وشربها ، واشتغلوا بحماية مَنْ يدخل إليهم من أرباب الديون والجرائم ، حتى ضجّ بهم الجيران ، ومنهم الأمير الحاج آل ملك الجوكندار ؛ فلما صارت نيابة السلطنة إلى ذلك الأمير سنة ٧٤٤ هـ (١٣٤٣ م) ، فى عهد السلطان إسماعيل بن الناصر محمد ، كان أول مابدأ به أن هدم خزانة البنود هذه

(١) هذا التحديد منقول من مذكرات خاصة لصاحب العزة محمد رمزى بك ، ومنها أيضا جميع ما بهذا المقال والمقال السابق من تحديد لمواضع السجون بمصر والقاهرة ، وإنى مبادر هنا بشكر صديق العالم الخبير بالبلاد المصرية وآثارها ، لما يمدنى به دائما من معلومات دقيقة يرجع فضلها كله إليه .

تاما ، أى أنه لم يعد بالقاهرة من السجون الكبرى فى أواسط القرن الثامن الهجرى (أواسط الرابع عشر الميلادى) سوى سجن خزانة شمائل وسجن أبراج القلعة ، هذا للمجرمين الواقعين تحت طائلة القانون العام ، وذلك لأرباب الجرائم السياسية .

ومن بعد تلك القلة الملحوظة فى عهد السلطان الناصر ، أخذ عدد السجون يتطور بين زيادة ونقص على قدر الظروف . فاستجد سجن الرحبة ، الذى جعله الأمير جمال الدين يوسف الأستادار بقصر الحجازية المشهور ، وموضعه الأرض التى تشغلها الآن مبانى إدارة دمغة المصوغات والموازين والمكاييل ومبنى بيت المال القديم . وكان هذا الأمير قد أصبح ، منذ سنة ٨٠٧ هـ (١٤٠٤ م) ، الشخصية الكبرى فى عهد السلطان فرج ، واتسعت سلطاته ونفوذه ، وتعددت وظائفه ، « بحيث صار فى معنى ما كان فيه الوزير فى أيام الخلفاء » العباسيين ، فأقام ذلك السجن وألقى فى غيابته مَنْ رأى عقوبته أو قتله أو تعذيبه من أعدائه من الأمراء والأعيان ، أى أن سجن الرحبة كان سجنا سياسياً ، أو شبه سياسى على الأقل . على أن وظيفة الأستادارية لم تحمل معها تلك الحقوق القضائية والإدارية من بعد ذلك الأمير فيما يظهر ، بدليل[1] أن سجنه هذا قد أغلق من بعد وفاته سنة ٨١٢ هـ (١٤٠٩ م) . ولم يمض على ذلك بضع سنوات حتى أغلق سجن آخر ، من أقدم سجون القاهرة ، وهو خزانة شمائل ؛ وقيل بصدد إغلاقه عبارة تشبه فى جوهرها ما قيل بصدد السلطان قلاون وحبس المعونة بالقاهرة . وخلاصتها — على كل حال — أن السلطان الملك المؤيد شيخ كان قد حُبس بخزانة شمائل أيام إمارته ، فنذر أن يجعل مكانها جامعاً ومدرسة إذا تيسّرت له السلطنة ، ووفى بنذره وفاء تاما فى السنة الثالثة من حكمه ، ببناء جامع المؤيد المشهور سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) . على أنه احتاج إلى سجن جديد لأصحاب الجرائم بدل خزانة شمائل ، فبنى لذلك سجن المقشرة قرب باب الفتوح الحالى ، فيما هو الآن قرافة سيدى الساعى ، شرق جامع الحاكم بأمر الله . وقد عُرف سجن المقشرة بتلك التسمية نسبة إلى دار لقشر القمح كانت فى موضعه قبل بنائه ، غير أنه سرعان ما بطل استخدامه لسجن أرباب الجرائم سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧ م) ، إذ كثرت الشكوى مما يلاقيه المساجين به من شدة الضيق وكثرة الغم — على حد قول المقريزى — ، فتقرر إغلاقه تلك السنة ، وفتح سجن الرحبة مرة أخرى . ثم تبيّن أن سجن الرحبة لا يصلح — أو لا يسع — ما هنالك من المساجين ، فأعيد استخدام المقشرة مرة ثانية . وظلت هذه سجناً لأصحاب الجرائم إلى أيام استيلاء العثمانيين على مصر . ومعنى ذلك أن السجون الكبرى بالقاهرة لم تعد اثنين فى وقت من الأوقات منذ أيام السلطان الناصر بن قلاون ، وأنها لم تزد عن ثلاثة فى أى زمن من الأزمنة السابقة لذلك العهد .

يشذ عن تلك النتيجة الاستقرائية عدد من الحبوس والسجون التى ترد أسماؤها فى ثنايا المراجع دون تدليل كاف يستعين به الباحث على إدماجها تحت نوع من الأنواع المتقدمة ، مما يرجح تبعيتها لسلطات غير السلطات التى تقع السجون السالفة تحت نظرها ؛ ومن هذه سجن الديلم الذى سبقت الإشارة إليه ، وموضعه دار التوى ودار المعاربجى وسائر المساكن الواقعة الآن على جانبى زقاق السباعى الخارج من شارع المقادين ، وقد ظلّ مستعملا للسجن حتى أوائل أيام محمد على الكبير فى مصر ؛ ومنها أيضا حبس الحجرة ، وهو خاص بالنساء ، وربما كان تابعا للمحتسب ؛ وكذلك حبس والى الطوف ، وهو سجن مؤقت لمن يقضى هذا الوالى فى أمره بصفة مستعجلة حتى يطلع النهار . وهناك أيضا سجن الخزانة السلطانية بالقلعة ، وهو سجن طارئ ، عمله الأمير منطاش لسجن

(١) الدليل المادى على صحة هذه الدعوى تعريف وظيفة الأستادار فى ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

حول تقرير معالي وزير المعارف

فتحت الثقافة فى مقال سابق مجال التعليق على التقرير القيم الذى وضعه معالى الوزير حول إصلاح التعليم فى مصر بعد الحرب . ولابد لكل من يعلق على هذا التقرير أن يبدأ بالثناء على الجهد الظاهر الذى بذله معالى الوزير فى إخراجه ، وأن يشعر بكل الاغتباط لوجود وزراء فى مصر يبحثون أمور وزاراتهم بحثاً علمياً هادئاً بأنفسهم ! فيساهمون بالقضاء على الارتجال الحكومى الذى ابتلانا بهذا الاضطراب الذى نراه فى دوائر الحكومة .

وليس هذا العمل فاتحة لخطة جديدة ينهجها الوزراء فى مصر وحدها ، بل فى البلاد العربية كلها . لأن عيوب الارتجال لا تشكو منها الأداة الحكومية المصرية فحسب ، وإنما تشاركها فى شكواها البلاد العربية كلها ، كما تشاركها فى كثير من الأمور الأخرى ... ولذلك سوف نرى البلاد العربية بأسرها تقدر للوزير هذا الفتح الجديد .

وأريد فى هذا المقال القصير أن أقترح على معالى الوزير أمراً يحول نظرة البلاد العربية إلى تقريره من مجرد التقدير إلى الاستفادة من الإصلاحات التى سوف تجنيها مصر منه . فمعالى الوزير قد حصر بحثه فى إصلاح التعليم فى مصر ، ولم يذكر شيئاً عن التعليم فى البلاد العربية ، ولم يشر إلى أى ناحية من نواحى التعاون التى يمكن أن تنظم بين التعليم فى مصر والبلاد العربية بعد هذه الحرب ؛ ولم يتناول بالبحث مكتب التعاون الثقافى العربى الذى يعلم القوم فى البلاد العربية أنه أسس فى سبيل هذا الغرض .

ولقد أدى به تجنبه الخوض فى هذا البحث إلى الامتناع عن ذكر رأيه فى أحد الموضوعات القومية التعليمية التى يتطلع إليها العالم العربى بكثير من الاهتمام ، وهو موضوع توحيد برامج التعليم فى البلاد العربية ؛ مع أن هذه الفرصة التى تفكر فيها مصر فى إصلاح نظام تعليمها وتغيير بعض المبادئ التى يقوم عليها هى أنسب الأوقات لبحث هذا الموضوع الخطير .

فهذا الإصلاح الذى شعر الوزير المصرى بالحاجة الماسة التى تدعو إليه فى مصر ، ليقوم التعليم المصرى بعد الحرب على أسس صالحة ثابتة ، يقابله شعور مماثل فى كل بلد من البلدان العربية . وهذه المبادئ الإنسانية التى يقدمها فى تقريره لتكون أسس الإصلاح المنشود فى مصر وحدها ، قابلة لأن تصير بعد البحث والدرس أسساً للإصلاح فى بقية البلاد العربية .

ولست أعرف ميداناً للتعاون والتوحيد بين مصر

مماليك السلطان برقوق بعد خلعه سنة ٧٩٠هـ (١٣٨٨ م) ، وقد ألغى ذلك السجن عند عودة برقوق إلى السلطنة ؛ وكذلك سجن البجرة بالقلعة ، وكان مخصصا لاعتقال من يخلع من السلاطين ؛ وأخيرا سجن الزردخاناه ، وقد اختار المقريزى أن يصفه بأنه « أرفع السجون قدرا » ، لقصره على أمراء المماليك دون غيرهم فيما يظهر ، وكان الموكل به فضلا عن شؤون وظيفته أمير جاندار . فإذا أراد السلطان تقرير أحد من الأمراء على شىء خطير ، أو أمر بقتله بذنب قبل أن يستفحل أمره ، أرسله إلى ذلك السجن ، حيث لا تطول مدته ، بل يقتل أو يخلى سبيله .

ويضاف إلى تلك القائمة عدد الحبوس والسجون التى كانت للولاة وللقضاة بحواضر الأعمال المصرية ، وهى التى دلت عليها عبارة العنوان فى وضوح . ثم إنه كان ببعض تلك الحواضر ، مثل دمياط والإسكندرية ، سجون سياسية أيضا ، يرسل السلاطين إليها مَنْ تضيق بهم ظلمات سجن القاهرة ، أو مَنْ تقتضى المصلحة بإبعادهم عن عاصمة الدولة إبعادا ماديا . وقد اشتملت كبرى الحواضر الشامية ، مثل دمشق وحلب والمرقب ، على عدد من تلك السجون السياسية كذلك ، على أن هذه لا تدخل فى نطاق هذا المقال .

محمد مصطفى زيادة

السجون في مصر في العصور الوسطى

— ٣ —

أحصيتُ السجون وأنواعها فى مصر فى العصور الوسطى بمقال سبق فى جزءين تحت هـذا العنوان[1] ، وأرجأت الكتابة فى الطرف الأهم من الموضوع ، وهو الناحية الإنسانية ، أو بعبارة أخرى نظم السجون وأحوال سكانها من مساجين ومظاليم ؛ رغبة فى فهم شيء من القوانين الجنائية وروحها بصدد الفرد والجماعة فى تلك العصور . والواقع أن معرفة أنواع السجون وأسمائها ، وأعدادها ومواضعها ، قد ينفع التاريخ البحت ، والتاريخ المقارن أيضاً — إن كان على الصنف الثانى من الدراسة عمال قـَوَمَة حتى الآن — ، وأما ما ينفع التاريخ الاجتماعى من هذا الموضوع فأحوال السجون والمساجين أنفسهم ، وهو ما بقى من هذا المقال .

ولست أريد — ولا أنا مستطيع — التمهيد لتلك الناحية بتصدير فقهى فى أحكام السجن ، إذ الكاتب لا يكلّف نفسه ولا الموضوع إلا وسعهما ، والموضوع محدود بعنوانه ، وبالعنوان فى بنائه من الحدود الزمانية والمكانية ما لا يجعل به محلا للإعراب عن الفقه والتشريع النظرى .

على أنى بحاجة إلى تذكير القارئ بوجود نوعين من السجن فى مصر فى تلك العصور الوسطى ، وهما : الحبس رهن التحقيق الابتدائى والمحاكمة ؛ والسجن الصحيح (proper) لتنفيذ الحكم الصادر بعقوبة المحكوم عليه .

أما الحبس ، وهو سجن القاضى ، أو الترسيم ، أو سجن الحكم فى بعض المراجع ، فقد جرت العادة والأنظمة فى عصر سلاطين المماليك — وهو الحد الزمنى لهذه السطور — أن يكون موضعا تجمع به المحابيس من غير اعتبار لأصنافهم أو أعدادهم ، ومن غير حساب لضرورات الحياة اليومية أيضا ؛ وربما لبث به الواحد منهم السنة أو أكثر قبل تقديمه للمحاكمة ، ولو كان حبسه من أجل دين متأخر أو ضمان ؛ أى أن المتهم كان فى نظر القانون والعرف مجرما حتى تظهر براءته ، وتحلّ معاملته بأنواع التضييق والتعويق وإنكار حق المحاكمة فى ميعاد معقول (habeas corpus) . وكل هذا من العصور الوسطى ومعدنها لا يستغرب . والباحث المتزن لا يسأل منها أو يطلب فيها ما ليس من طبعها .

وإذا كان ذلك شأن السلطة القضائية والمجتمع بصدد المحابيس فى حبوسهم ، ولما يحكم القانون فى أمرهم بشيء ، فلا حرج على الكاتب ولا خشية إذا هو قَبِلَ ما بالمراجع فى المساجين وسجونهم على أنها حقائق مسلمة ، لا تزيد فيها ولا مبالغة ، وإذا هو قرأ فى تلك الحقائق ما ليس بها لفظا ونصا من صنوف الشدة القاذعة والانتقام باسم العدالة وحرمة القانون . وآية ذلك أولا أوصاف السجون المختلفة ، مما يصوّر أحوالها الداخلية أوضح تصوير ، فكلها شنيع المنظر والمخبر ، وكلها موحش قذر ضيّق ، يشمّ المارّ بقربه رائحة كريهة ، ويسمع صراخ المساجين وشكواهم الجوع والعرى والقمل وشدة الظلام وكثرة الوطاويط ، أى أن الداخلها مفقود والخارج منها مولود ، إن ساغ استعمال هذا التعبير ؛ وكل هذه الأوصاف منقولة عن مرجع معاصر معروف بسلامة القول ، وهو المقريزى .

وبالمرجع نفسه أن المساجين كانوا يستخدمون فى الحفر والعمائر السلطانية ، وعمائر الأمراء أيضا ، وليس فى ذلك ما يسترعى انتباها . غير أنهم لم يكونوا يُطعَمون فى سجونهم البتة ، باعتبارهم من مسلوبى الوسيلة لكسب

(١) انظر هذه المجلة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢١ — ١٢ — ٤٣ ، ورقم ٢٦٢ بتاريخ ٤ — ١ — ٤٤ .

العيش ، أو فى مقابل استخدامهم سخرة فى الأشغال الشاقة ؛ بل كانت العادة أن يخرج بهم أعوان السجان فى أغلال الحديد إلى عملهم اليومى ، فيسألون الناس فى الطريق ، فإذا وصل إلى أيديهم شيء من الصدقة استولى الأعوان على معظمه ، باسم توزيعه فيما بعد ، ولا ينال المسجونين منه — فيما يبدو — إلا ما يقذفون به إلى بطونهم فى سرعة أو خفية وقت وصوله إلى أيديهم ؛ وويل لمن اجترأ منهم على الاحتجاج لدى السجان عند ما يردون إلى سجونهم آخر النهار .

إنما يظهر من طريق الاستنتاج أن طرح المساجين على صدقات السابلة من مختلف الطبقات ، بدلا من إطعامهم على حساب الدولة أو السلطة المهيمنة على شؤون السجون داخل الدولة ، لم يقصد به الإمعان فى العقوبة والإذلال ، بل إصلاح على قدر ما فهمت تلك العصور من الإصلاح . والدليل على ذلك أن السجين حتى سنة ٧١٥ ﻫ (١٣١٥ م) من عهد السلطان محمد بن قلاون ، كان يدفع عند دخوله السجن مكسا معروفا فى التاريخ الملوكى باسم مقرر السجون ، مبلغه ستة دراهم يأخذها السجان لنفسه ، وذلك "سوى كلف أخرى" يقتضيها قيامه بالصرف على طعام السجين — فيما يفهم — ، وهى فى معظمها تدخل إلى جيبه الخاص . ولذا كانت وظيفة السجان من أرغب الوظائف الصغرى فى الدولة المملوكية ، يتهافت عليها المقطعون ، ويطلبها الضمان أشد الطلب ، ويتزايدون فى مبلغ ضمانها ، لكثرة ما يتحصل منها ، وقلة ما يصرف من ذلك المتحصل على المساجين أنفسهم ، سيما وأن المكس المقرر لم يؤخذ من السجين الذى قضت السلطات بسجنه ، بل يؤخذ أيضا من السجين الذى قضت السلطات بإعدامه ، ولو لم يقم بالسجن إلا لحظة . وكذلك كان الحال بسجن القضاة ، حتى إنه لو تخاصم اثنان لدى مجلس الحكم ، واقتضى الأمر حبس المدعى عليه رهن التحقيق ، ثم انفضت الخصومة بين الطرفين دون تدخل القاضى ، وجب دفع المقرر على كل حال ، ولو لم يقم المدعى عليه بالحبس ساعة من نهار .

لذلك كله كان مقرر السجون ضمن عديد المكوس التى أبطلها السلطان محمد بن قلاون ٧١٥ ﻫ (١٣١٥ م) ؛ إذ ابتغى بسياسة الإلغاء تخفيف أحمال المكوس عن كواهل الناس ، ومنهم سكان السجون والمتكفلون بهم من أهلهم ، كما ابتغى إضعاف الطبقة الإقطاعية من الأمراء وأذنابهم من المتقبلين والضمان ، ومنهم ضمان السجون . غير أن ذلك الإصلاح أتى بالوبال على المحابيس والمساجين ، إذ جعلهم تميمة على المجتمع ، وعرضهم لأسوأ أنواع المعاملة والإهمال والجوع على أيدى السجانين وأعوانهم ، داخل السجون وفى الطريق العام ؛ مما تقدمت الإشارة إلى بعضه هنا .

لم يكن عجبا إذاً أن يعمل المساجين على الهرب من سجونهم ، وأن يفترصوا الفرص لذلك ولو أدى الأمر إلى ما هو أشد من السجن . إنما العجب أن ليس بالمراجع المملوكية طولا وعرضا ما يسند هذا الاستنتاج المقبول ، ما عدا حادث فرد ، وهو ما قام به عدة من أرباب الجرائم سنة ٧٣٨ ﻫ (١٣٣٧ م) ، إذ اتفقوا ذات يوم على قتل السجان فقتلوه ، ثم خرجوا بعد المغرب من باب زويلة شاهرين السكاكين حتى لا يقف أحد فى طريقهم إلى الفرار ؛ فركب الوالى فى طلبهم ، ولم يظفر منهم سوى برجل أقطع ، فشنقه . على أن قلة الأمثال لذلك الحادث لا ترجع إلى إغفال المؤرخين لذكرها عامدين أو غير عامدين ، أو إلى رضا الساجين بما قسم لهم وقدر ، مما قد يبدر إلى ذهن الباحث ؛ بل هى ترجع — على الأرجح — إلى سبب أقرب وأسهل قبولا ، وهو أن الساجين كانوا يكبلون فى السلاسل والأغلال داخل السجن وخارجه ، مما لم يدع لهم سبيلا إلى الفرار والخلاص إلا بوسيلة خارجية ، وهذه لم تتيسر إلا أوقات الثورة والفتنة الداخلية ، كما حدث سنة ٦٩٤ ﻫ (١٢٩٤ م) ، حينما اجتمع المماليك الأشرفية ، ومضوا

الهـــلالية

وهذه قصة شعبية أخرى تختلف اختلافا كبيرا عن القصتين السابقتين اللتين عالجناها فى الثقافة من قبل ، أعنى سيف بن ذى يزن ، وعنترة بن شداد[1] . فسيرة بنى هلال كما يدل عليها اسمها ليست سيرة فرد بل جماعة ، وحوادثها الرئيسية وقعت فى غربى العالم الإسلامى لا فى شرقيه ، وفى صقع هو وطن لمزيج من أجناس ، لا فى بلاد عرفت بوحدة العنصر وبعدها عن الدخيل ، فى شمالى إفريقية ، حيث العنصر الفينيق السامى والبربرى الإفريقى ، ذلك الشعب صاحب التاريخ القديم ، والأثر البعيد فى حضارة البحر الأبيض المتوسط ، والذى كانت تربطه بروما إلى جانب الروابط السياسية الثقافة اللاتينية ؛ لذلك لا غرابة إذا رأيناه يتطلب من العرب المسلمين معاملة خاصة ، تختلف عن سائر المعاملات التى عرفتها البلاد الأخرى التى خضعت للإسلام والمسلمين . فتاريخنا يحدثنا أن أمور تلك البلاد اضطربت اضطرابا خطيرا عقب وفاة فاتحها وقاهرها عقبة بن نافع ؛ ونحن نعلم أيضا أن قبائل بربرية كثيرة ارتدت عن الإسلام بعد أن اعتنقته ، حتى أن الوليد بن عبد الملك اضطر إلى إعادة فتحها بإسناد أمورها إلى موسى بن نصير . وبالرغم من يده الحديدية التى حكم بها البلاد فنحن نجد العروبة والإسلام فى كفاح دائم ، يختلف حدة وضعفا باختلاف العصور ، مع البربرية والوثنية . ولعل أجمل صورة من صور هذا النزاع هى تلك التى تقدمها لنا سيرة بنى هلال فى أسلوبها القصصى الشعبى ، لا التاريخى العلمى الذى تركته لأمثال ابن الأثير وابن خلدون . فسيرة بنى هلال وإن لم تكن فى حجم سيرة « ذات الهمة والبطال » ، التى تقع فيما يقرب من اثنين وعشرين ألفا من الصفحات ، إلا أنها تعتبر من كبريات ...

(١) رقم ٢٦٢ ، ٢٦٧ .

إلى سجن خزانة البنود ، وأخرجوا من فيه من خشداشيتهم (زملائهم) من المماليك ، يريدون العصيان والانتقام لمقتل أستاذهم السلطان الأشرف خليل . وشبيه بذلك الحادث ما وقع بالإسكندرية سنة ٧٢٧ هـ (١٣٢٦م) ، إذ كان بتلك المدينة فتنة بسبب تاجر فرنجى ، فعمد الجمهور إلى السجن ليخرجوا مَنْ كان به من المعتقلين السياسيين ، لولا أن أسرعت السلطات إلى نقلهم إلى أبراج القلعة بالقاهرة .

هذه خلاصة وافية لأحوال السجون المختلفة وأهلها فى مصر فى عصر سلاطين المماليك ، وليس ينقص الموضوع إلا إشارة واجبة لموقف السلطات الحاكمة والمجتمع من تلك الأحوال التى أجمع الكتاب على شناعتها . والحقيقة أن السلطات الحاكمة لم تكن كليلة عن أحوال السجون وسكانها فى تلك العصور ، وفى أخبار هدم السلطان قلاون لسجن المعونة وفاء لنذر قديم ، وبنائه سجن الجب بقلعة الجبل ليحل محل المعونة ، ثم قيام السلطان محمد بن قلاون بردم سجن الجب ، وإبطاله السجن بخزانة البنود ، ثم إغلاق السلطان المؤيد لسجن خزانة شمائل فى السنة الثالثة من حكمه ، لسابق تجربته بذلك السجن ، ونذره هدمه إذا صارت له السلطنة ، وبنائه جامع المؤيد الشهير فى موضعه وفاء لذلك النذر — كل ذلك يشهد باهتمام السلطات الحاكمة بأمر السجون[1] ؛ أما موقف المجتمع فيدلّ عليه قبول الناس لما فُرض عليهم من إعطاء المساجين أنواع الصدقات فى الطريق . على أن لموضوع السجون طرفاً آخر ، وهو شرح ما يلقاه السجين من أنواع المعاملة ، من وقت دخوله متهما تحت التحقيق إلى وقت تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه كمجرم واقع تحت رحمة القانون ، وللموضوع من أجل ذلك حلقة أخرى ، وهى باقية للمستقبل القريب .

محمد مصطفى زيادة

(١) انظر هذه المجلة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢١ — ١٢ — ٤٣ ورقم ٢٦٢ بتاريخ ٤ — ١ — ٤٤ .